« د) تحث جميع الدول على الاحجام عن أي عمل قد تستغله اسرائيل في تنفيذ سياساتها في استعمار المناطق المحتلة » . . . « تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بأية تغييرات تجريها اسرائيل في المناطق المحتلة ، وأن تتجنب القيام بأي عمل ، بما في ذلك أعمال المساعدة ، التي يمكن ان تستخدمها اسرائيل للاستمرار في سياساتها وممارساتها المشار اليها في هذا القرار » . (الدورة ٢٨ ، عام ١٩٧٣ ، القرار رقم ٣٠٩٢ ب — الفقرات أ ، ب ، ج ، د) .

ج) **حقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك :**

صدر قرار من الدورة ٢٨ لعام ١٩٧٣ عن الجمعية العمومية ينص على ان الجمعية العمومية :

« ١ — تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي وقعت أراضيها تحت الاحتلال الاجنبي في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية » . .

« ٢ — تؤكد مجددا على ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في المناطق العربية المحتلة هي اجراءات غير شرعية . وتدعو اسرائيل الى وقف هذه الاجراءات فورا » . .

« ٣ — تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي وقعت أراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في استعادة تلك الموارد الطبيعية ، والتعويض الكامل عن استغلالها ونهبها والاضرار بها ، كذلك عن استغلال الموارد البشرية واستخدامها في المناطق المحتلة » (الدورة ٢٨ عام ١٩٧٣ ، القرار رقم ٣١٧٥ الفقرات ١ ، ٢ ، ٣) .

خلاصة :

ان هذه المراجعة التاريخية لمسألة ادراج « قضية فلسطين » كبند مستقل على جدول أعمال دورات الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، وان مراجعة التقدم الذي حصل خلال دورات الجمعية العمومية من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ تؤكدان حقيقتين الاولى ، ان اعادة ادراج « قضية فلسطين » كبند مستقل في جدول اعمال الجمعية العمومية يعيد الامور الى نصابها بحيث تبحث القضية بكليتها ومن جذورها وليس من خلال بعض تفرعاتها « كتقرير مدير الاونروا » او « الوضع في الشرق الاوسط » ، او « خرق اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة » . الامر الذي يسلط الاضواء عليها كقضية الاصل ، خاصة ، في حالة وجود ممثلين حازمين للشعب الفلسطيني يطرحون قضيته من حيث الاساس وبعمق وقوة . واما الحقيقة الثانية ، فتنبع من ان هذا الادراج يسدد ضربة قاسية للمخططات الصهيونية والامبريالية التي عمدت الى طمس قضية فلسطين ، وانكار حقوق شعب فلسطين ، وتحويل القضية الى صراع بين الدول العربية وبين الكيان الصهيوني فقط . ولا علاقة للشعب الفلسطيني بالمسألة ، عدا كونه « كومة لاجئين » . وتضع هذه المخططات في قفص الاتهام .

ان ادراج « قضية فلسطين » على جدول اعمال الجمعية العمومية في هيئة الامم المتحدة ينسجم مع النجاحات التي حققتها الثورة الفلسطينية ، ونضال الشعب الفلسطيني وتضحياته ، على النطاقين العربي والعالمي ، في تأكيد الشخصية الفلسطينية ، واعادة قضية فلسطين من قضية لاجئين الى قضية حق تقرير مصير ، وقضية تحرر وطني ، وقضية نضال ضد الاستعمار الاستيطاني والتمييز العنصري . كما ان ذلك ينسجم مع نجاحات حركة التحرر العربي ومنجزاتها ، ومع ما طرأ من تغييرات ايجابية على الوضع العالمي ، خاصة ، في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ،